

في الرسالة لا يحيط باللغة التي قال ابو عبيد القاسم بن سلام والصواب عندي
 مذهب فيه تصديق القولين جميعاً وذلك ان هذه المحروفاً صولها بجمية كما قال
 الفقهاء الا انها وقعت العرب فعرينها بالسنتها وحولتها عن الفاظ الجرم الى الفاظها
 فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب فن قال
 انها عربية فيمصادق ومن قال بحجيتها فيمصادق له وهذا الذي جزم به ابن جرير
 وما لى هذا القول الجوابي وابن الجوزي وآخرون وحاصل ما ذكر انها بجمية
 باعتبار الاصل عربية باعتبار الحال واعلم انه يطلق على المعرب دخول كثير ما يقع
 ذلك في كتاب العين والحجيرة وغيرهما لتعرف عجمة الاسم بوجود احدها النقل بان
 ينقل ذلك احدى ايسر العربية الثاني خروجها عن اوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم
 فان مثل هذا الوزن مفقود في ابيية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون
 ثم راء نحو نوح فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخاضع ان يجمع فيه الصاد والجميم نحو
 الصولجان والخص السادس ان يجمع فيه الهمزة والفاء في المصنوع السابع ان يكون
 خاسياً ورابعاً عارياً عن حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون
 فانه متى كان عربياً فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقد يحمل وقطع
 ويحتمل فهذا اما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل وفي القاموس القدم عملة بضم الفاء
 وفتح الذا والمرة القصيرة المنسبسة والصخر من الابل كالقذعمل وما عده قد عملة
 شيء ومالي في حسيه قد عملة ضوالة والقذعمل الشجر الكبير وفيه ايضا ما عده
 في طيبة وقطيفة وقطيفة بجر حلة وكذب بدية ودرجحة اي لا قبله ولا شراشي
 اده والجميم اقفى على معناه قال الازهرى في التمهيد يب متعقبا على من قال بالجميم الصاد
 لا يجمعان في كلمة من كلام العرب الجميم والصاد مستعملان ومنه جمص الجرد اذا فتح
 عينيه وجمص فلان اناه اذ املاه والصحيح ضرب الحديد بالحديد قوله واجاب غيره
 اي عن قوله تعالى فوانا عربياً قوله فالقصيدية مبتدأ خبره لا يخرج به ان يكون
 عربية وصحير بها شائد على الكلمة الفارسية ويوجد في بعض النسخ لا يخرجها
 والصواب الاول لما في الثانية من كون المبتدأ الخبرية لان جملة لا يخرجها صفة لكلمة

من الوصف قوله المجاز

من الوصف بالمجمل بعد الوصف بالمفرد احوال منها لوجود المنسوخ وتبني اسم قوله المجاز
 هو في الاصل مفعل من جاز المكان اذ اعداه نقل الى الكلمة المجازية في التعددية كما في الاصل
 المجوز بها معنى انه مر اجازوا بها وعدوها كما في الاصل وعلم انه لا خلاف في وقوع الحقائق
 في القرآن وفي كل لفظ يعنى على موضوعه ولا تقديم فيه ولا تأخير وهذا الكثر الكلام اما المجاز
 فالجوهري ايضا على وقوعه فيه واكثر جماعة منهم الظاهرية وابن القاسم الشافعية
 وابن خوزيندا من المالكية وشبهتهم ان المجاز الخو الكذب والقران منزوع عنه وانه للتكلم
 لا بعدل اليه الا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعمل ذلك مجال على الله تعالى وهذه شبهة
 باطلة ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شرط الحسن فقد انفق البلغاء على ان
 المجاز يبلغ من الحقيقة ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد
 وتشبيه القصص وغيرها قوله وسيلح انه اللفظ اعلم ان المجاز قسمان مفرد
 وركب وما ذكره تعريف المفرد ويسمى المجاز المفرد كما يقال للمتحدث في امر او ك تقدم رجلاً فلو
 اخرى ويسمى المجاز المركب التمثيل على سبيل الاستعارة وقد يسمى التمثيل تطلقاى من غير
 تقييد يقولنا على سبيل الاستعارة متى شاع استعماله كذلك على سبيل الاستعارة
 سمي مثلاً فلا يغير عن مورده وان اقتضى مضربه التفسير كان يقال للرجل الصيف صنيعة
 الذين يكسر التاء لا يفحها لانه في الاصل الامارة وعبارته هناك المجاز قسمان مفرد وهو
 الكلمة المستعملة في غير ما صنعت له في اصطلاح الخطاب مع قرينة عدم ارادته والبد
 من علاقة ام قال في شرحها نخرج بالمستعملة الكلمة قبل الاستعمال فلا توصف بحقيقة
 ولا مجازاً بعد الحقيقة وتعمل المستعمل في اوضاع الخطاب ولا في غيره
 كالاسد في الرجل الشجاع او في وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح الذي به الخطاب
 كالصلاة تستعمل في عرف الشرع للدلالة على غيره مجازاً شعراً وان صنعت له لغة وتولنا مع
 قرينة عدم ارادته يخرج المنايبة لانها مستعملة في غير ما صنعت له مع جواز ارادته
 كما سياتي التمهيد وقوله في اصطلاح الخطابى في الاصطلاح الذي يقع بسببه الخطاب
 والتكلم وهو متعلق بقوله صنعت وقوله مع قرينة عدم ارادته اي ما وضع له الاول وقوله
 والابدن علاقته هي فتح العين وكسر هاءى علقه بين ما وضع له الاول وما وضع له ثانياً
 بحيث ينقل اليه الذهن بواسطة الخرج العلم المنقول كالفصل فلا يشترط فيه علاقة

المركب لفظ مستعمل فيما شبه
 بعناه الاصل تشبيهاً للتشبي
 للمباعدة في التشبيه مع